

قول ابي حنيفة واصحابه وجعلوا الكفر الطاري كالاصلي والجهنم فقولوا بينهما وجعلوا
الطاري غلظا لما سبقه من الاسلام ولهذا قيل بالردة عن الاسلام لا يقتل من اهل الحرب
كالمسلمين القاني والزمن والاصح ولا يقتلون في الحرب وقوله صلى الله عليه وسلم التاركة
المفارقة للجماعة يد على اهل التوبة ورجع الى الاسلام لم يقتل لانه ليس بتارك لدينه
بعد رجوعه ولا مفارق للجماعة فان قيل بل استثنى هذا من بعضهم من اهل
الشيعة دينه يد على اهل قتله ولو كان مفرقا بالشيعة دينه كما قيل لابي الحسن و
قاتل النفس وهذا يد على ان المراد بالقتل توبة كما حكى عن الحسن او ان عمل ذلك
على من ارتد عن دينه ولد على الاسلام فانه لا يقتل بتوبته وانما يقتل بتوبته من كان كافرا
اسلم ثم ارتد على قول طائفة من العلماء منهم الليث بن سعد واحمد بن حنبل وغيره وانما يقتل
قتل انما استثنى من المسلمين باعداها كان عليه قبل هذا فدينه كما سبق تقرير
وليس هذا كالكاتب الزاني وقائل النفس لان قتلها واجب عقوبة لغير جرمها الماضية
ولا يمكن خلاف ذلك واما المراد فانه لا يقتل لو صنف قائم به في الحال وهو ترك دينه
ومفارقة الجماعة فاذا عاد الى دينه والى موافقة الجماعة فالوصف الذي ارجع به
قد انتفى فتقول ابا حنيفة فان قيل فقد خرج النسيان من حدك عاينك رضي الله
عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يحل دم امرئ مسلم الا بحد ثلاث خصال زاني محصن
يرجم ورجل قتل متعمدا فيقتل ورجل خرج من الاسلام حارب الله ورسوله فيقتل
او يصيب او يفتن من الارض وهذا يدل على ان المراد من جميع بين الردة والمجاري
قتل قد خرج ابوداود من حدك عاينته بلفظ اخر وهو ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
قال لا يحل دم امرئ مسلم يشهد ان لا اله الا الله وان محمدا رسول الله الا في احد ثلاث
فان بعد احصا فانما يخرج ورجل خرج محاربا لله ورسوله فانه يقتل او يصيب
او يفتن من الارض او يقتل نفسا فيقتلها وهذا يد على ان من وجب منه الحرب من
المسلمين خير الامام فيه مطلقا كما بقوله علماء المدينة مالك وغيره والرواية الاخرى
قد عمل على ان المراد يخرج عن الاسلام خرج عن احكام الاسلام وقد جعل على ظاهرها
وسيدك بذلك من يقول ان اية المجارفة تختص بالمرتكب في ارتد وحارب فعل
به ما في الابه

له ما في الابه ومن حارب من غير ردة اقيمت عليه احكام المسلمين من القصاص والقطع في
السيرة وهذه رواية عن احمد ولكنها غير مشهورة عنه وكذلك قالوا في السيرة ان اية
المجاري تختص بالمرتكب في غير ردة وغيره وبكل حال فحديث عائشة الفاظ مختلفة
وقد روي عنها من حارب وحارب بن مسعود لا اختلاف فيه وهو ثابت متفق على
صحته ولكن يقال على هذا انه قد ورد قتل المسلم بغير احدي هذه الخصال فمنها في المواط
وقد جاء من حدك بن عباس رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم اقولوا القاتل في
المغزاة واخذ هذا كثير من العلماء كالشيخ واحمد وقالوا انه موجب للقتل بكل حال
محصن كان او غير محصن وقد روي عن عثمان رضي الله عنه انه قال لا يحل دم امرئ مسلم
الا بحد خصال فذكر الملك المتقدم و زاد رجل عمل على قوم لوط ومنها من
اتي ذات يوم وقد روي الامر بقتله وروي ان النبي صلى الله عليه وسلم قتل من تزوج بامرأة
ابيه واخذ بذلك طائفة من العلماء واوجبوا قتله مطلقا محصنا كان او غير محصن
ومنها الساجد في الترهيز من حدك بن جندب مرفوعا حد الساجر منه بالسيف
وذكر ان الصحيح وقع على حدك وهو من حدك بن جندب عن العلماء منهم عمر بن عبد العزيز
واحمد بن حنبل ولكن هؤلاء يقولون انه يكفي بسحره فيكون حكمه حكم المرتدين ومنها
قتل من وقع على بيعة وقد روي عن جندب مرفوعا وقال به طائفة من العلماء ومنها
من ترك الصلاة فانه يقتل عند كثير من العلماء مع قوله انما ليس بكافر وقد سبق
ذكر ذلك مستوفى واحمد بن حنبل قتل ثمار في الغزاة في المرتبة الرابعة وقد ورد الامر
به عن النبي صلى الله عليه وسلم من وجب منعددة واخذ بذلك عبد الله بن عمرو بن العاص
وغيره واكثر العلماء على ان القتل انتسخ وروي ان النبي صلى الله عليه وسلم اتى بالمشرك
في المرتبة الرابعة فلم يقتله ولم يحد بخياره ان رجلا كان يؤمن بالنبي صلى الله عليه وسلم في الغزاة
فلعن رجل وقال ما اكره ما يكره في فقال النبي صلى الله عليه وسلم لان لعنة فانه يجب الله
ورسوله ولم يقتله بذلك وقد روي قتل السارق في المرتبة الخامسة وقيل ان بعض الفقهاء
ذهب اليه ومنها ما روي ان النبي صلى الله عليه وسلم قال ذابوا عن تخليفين فاقبلوا